حق الانسان في التعليم كركيزة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

Human right to education as a pillar of achieving the 2030 sustainable development goals

م م ريا عبد الستار

كلية القانون — الجامعة المستنصرية

الملخص

يعتبر حق الانسان في التعليم هو احد اهم الحقوق الاساسية التي كفلتها القوانين الدولية من خلال مواثيقها المختلفة ، اذ يعد الانسان المتعلم الحجر الاساس في بناء المجتمع ، فلا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون ان يكون هناك مجتمعاً متعلماً قادراً على المشاركة الفاعلة في التطوير والبناء والاستدامة ، فمن اجل بناء مجتمعات مستقرة و مزدهرة يجب ان يكون افرادها يمتلكون من القدرة والمعرفة ما يكفي للقيام بذلك، فالاستثمار في التعليم يعد اولوية لازمة لضمان مستقبل افضل للأجيال القادمة ، وهو ما يتطلب اتاحة فرصة التعليم للجميع ودون تمييز كونه يشكل ركيزة مهمة من ركائز تحقيق التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تسعى منظمة الامم المتحدة الى تحقيقها .

Abstract

The human right to education is one of the most important basic rights guaranteed by international laws through its various charters, as the educated person is the cornerstone in building society. Sustainable development cannot be achieved without an educated society capable of participating effectively in development, construction and sustainability. In order to build stable and prosperous societies, its individuals must have the ability and knowledge sufficient to do so. Investing in education is a necessary priority to ensure a better future for future generations, which requires providing the opportunity for education for all without discrimination, as it constitutes an important pillar of

achieving sustainable development that the United Nations seeks to achieve .

الكلمات المفتاحية : حق الانسان في التعليم ، حقوق الانسان ، السياسات التعليمية ، بناء المجتمعات ، محو الامية ، التنمية المستدامة

Keyword: Human right to education, human rights, educational policies, community building, literacy, sustainable development

المقدمة

يعد حق الانسان في التعليم من اهم الحقوق التي كفلتها المواثيق الدولية المختلفة كونه الضامن الاساسي لتقدم وتطور الفرد ذاته ومن ثم تقدم المجتمع الذي ينتمي اليه ، اذ يتيح للأفراد الفرصة في الحصول على المهارات والمعرفة اللازمة ، وهذا ما اكدت عليه منظمة الامم المتحدة من خلال ادراجه ضمن اهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وهو ما يتطلب توفير التعليم الشامل وضمان وصول فرص الحصول عليه للجميع دون اي تمييز .

وعلى الرغم من ذلك لا يزال ملايين الاشخاص حول العالم يعانون من الامية لأسباب مختلفة مرجعها الفقر او التقلبات السياسية او التحديات الامنية ، او حتى البيئة الثقافية التي ينتمون اليها ، لذا فأن ضمان حصول الانسان على حقه في التعليم يعد مسؤولية مشتركة بين الدول والحكومات والافراد تحقيقاً للتنمية المستدامة ، ومن اجل بناء اجيال قادرة على مواجهات تحديات المستقبل .

ولفهم جوانب هذا الموضوع من المهم أن تشكل محاور ورقة البحث هذه الإجابة على الأسئلة التالية:

١. ماذا يقصد بحق الانسان في التعليم؟

٢. ماهي العناصر الاساسية للحق في التعليم؟

٣. ما هي أبرز التحديات التي يواجهها الانسان في اطار الحصول على حقه في التعليم؟

٤. . هل هناك علاقة بين حق الانسان في التعليم وتحقيق التنمية المستدامة؟

٥ . ما هي أبرز صور الحماية الدولية لحق الانسان في التعليم ؟

ومن خلال هذا البحث سنحاول الإجابة على هذه التساؤلات ، من خلال الوقوف على الجوانب القانونية للموضوع باتباع المنهج التحليلي، إذ أن طبيعة الموضوع تتطلب اتباع هذا المنهج في استقراء وتحليل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بموضوع حق الانسان في التعليم وتحديات الحصول عليها ، اضافة الى ابرز جوانب الحماية الدولية في هذا الاطار على النحو التالي :

١. سنوضح المقصود بحق الانسان في التعليم وتحديات الحصول عليه في المبحث الاول.
٢. سنقف على الحماية الدولية لحق الانسان في التعليم بأعتباره اداة لتحقيق التنمية المستدامة وذلك في المبحث الثاني .

المبحث الأول: حق الانسان في التعليم وتحديات الحصول عليه

The human right to education and the challenges of obtaining it

كفلت المواثيق الدولية المختلفة حق الانسان في التعليم كونه الركيزة الاساسية في تطوير المجتمعات المختلفة ، فهو لا يشكل فقط وسيلة لاكتساب المعرفة ، وانما بل هو اداة لتعزيز المساواة والعدالة بين افراد المجتمع الواحد ، وعلى الرغم من ذلك يواجه الافراد تحديات جمة في اطار الوصول الى حقهم في هذا الاطار تشكل بمجملها عقبات يتطلب تحديدها ابتداءاً من اجل تحديد وسائل التغلب عليها ، وترتيباً على ذلك سنتولى بيان المقصود بحق الانسان في التعليم ، ومن ثم نبين ابرز التحديات التي تواجهه من اجل الوصول الى حقه وذلك على مطلبين مقسمين على النحو التالي :

- المطلب الاول : الاطار المفاهيمي لحق الانسان في التعليم
- المطلب الثاني : تحديات حصول الانسان على حقه في التعليم

المطلب الاول: الاطار المفاهيمي لحق الانسان في التعليم

The conceptual framework of the human right to education

ان الحديث عن حق الانسان في التعليم يتطلب منا ابتداءاً الوقوف على ماهية حق الانسان في التعليم ، ومن ثم ما هي الاهداف المتوخاة من اقرار هذا الحق ، اضافة الى ان ضمان هذا الحق يرتبط بضمان حصول الفرد على العناصر الاساسية اللازمة له ، وللحديث عن ذلك تفصيلاً سنتولى وعلى فرعين بيان المقصود بحق الانسان في التعليم ومن ثم بيان عناصره الاساسية وذلك على فرعين :

- الفرع الاول : تعريف التعليم وانواعه المختلفة
- الفرع الثاني : العناصر الرئيسية اللازمة لكفالة حق الانسان في التعليم

الفرع الاول: تعريف التعليم وانواعه المختلفة

Definition of education and its different types

التعليم عموماً هو عملية منظمة تهدف الى نقل المعرفة والمهارات والقيم من جيل الى جيل اخر ، وذلك بهدف تنمية القدرات والمهارات العقلية للأفراد ليتم اعدادهم للمشاركة الفاعلة في المجتمع [١] ، وهنا تظهر اهمية التعليم بأعتباره اداة مهمة

لمحاربة الجهل وتعزيز جودة الحياة من خلال اعداد افراد مؤهلين وقادرين على الانتاج والعمل ، اضافة الى ان تعزيز التعايش السلمي يرتبط بوجود فكر معتدل من خلال وجود مجتمع مثقف واعي ، ومن هنا نجد ان التعليم يشكل عملية تنمية لعقول وتعزيز الابداع لدى الفرد المتعلم ، اضافة الى تعزيز القيم الاخلاقية والمجتمعية ، والتعليم قد يرد بصور عده ومنها :[١]

١. التعليم الالزامي : هو التعليم الذي يلزم كل مواطن بالحصول عليه طبقاً للقوانين النافذة ، وتترتب العقوبات على من يتخلف عنه ، والتي غالباً ما ترتبط بالحد الادني من التعليم وتحديداً التعليم الابتدائي .
٢. التعليم الرسمي : هو التعليم الذي يتم من خلال المؤسسات الرسمية الذي تحكمه قواعد ولوائح تحدد من خلالها درجاته ومستوياته ومراحل تدرجه ، والتي تبدأ من التعليم الابتدائي وصولاً الى التعليم الجامعي ، والذي يرتبط بالمراحل العمرية المختلفة .
٣. التعليم غير الرسمي : هو التعليم الذي يرتبط بأكتساب الخبرات العملية والمعرفية و المهارية التي تستمر مع الانسان من خلال حياته اليومية ، والتي تزداد من خلال ما يمر به يومياً من مواقف خلال التعامل مع محيطه .
٤. التعليم غير المنظم : هي النشاطات التعليمية التي تكون خارج المؤسسات التعليمية الرسمية ، والتي تستهدف جانباً علمياً محدداً دون غيره مثل برامج محو الامية ، ودورات اللغة والحاسوب وغيرها .

ومن هذا نجد ان التعليم لا يشترط ان يكون منحصراً بما تقدمه المؤسسات التعليمية الحكومية وانما ممكن الحصول على التعليم من خلال التعليم غير الرسمي الذي يتم من خلال نقل المعارف والمعلومات والخبرات ضمن افراد المجتمع الواحد ، اضافة الى ان التعليم لا يرتبط بنمط واحد محدد ، فقط يكون ضمن سياسة تعليمية شاملة ، وقد يكون مرتبطاً بجانب تعليمي واحدة منتقى ، وهذا يعني ان التعليم ليس مجرد عملية تلقين للمعرفة، بل هو منظومة شاملة تشمل ابعاداً معرفية، ومهارية ، واجتماعية، وأخلاقية، واقتصادية، وثقافية، كلها تعمل معًا لتكوين أفراد قادرين على المساهمة في تنمية مجتمعاتهم ، لذلك، من الضروري أن يكون النظام التعليمي متوازنًا وشاملاً لجميع هذه الأبعاد لضمان تحقيق تنمية مستدامة ومجتمع متطور.

الفرع الثاني: العناصر الرئيسية اللازمة لكفالة حق الانسان في التعليم

The main elements necessary to ensure the human right to education

ان ضمان حق الانسان في التعليم يتطلب ضمان تحقيق العناصر اللازمة لوجوده ، وهذه العناصر سبق وان اشارت اليها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في اطار تفسيرها للمادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مبينة ان ابرز العناصر اللزمة لضمان حق الانسان في التعليم هي :

اولاً : التوفر (Availability)

يجب ان تكون المؤسسات التعليمية متاحة ومتوفرة بقدر كافٍ لجميع الفئات المستهدفة ، وهذا يتطلب ايضاً توفير البنى التحتية المناسبة من المدارس والجامعات والمعاهدة بما تشتمل عليه من مرافق ضرورية ، اضافة الى توفير عدد كافٍ من المعلمين المؤهلين والموارد التعليمية اللازمة .[١]

ثانياً : الإتاحة (Accessibility)

يجب ان يكون التعليم متاحاً للجميع ، وهذا يتطلب تسهيل امكانية الحصول عليه ، فيجب الا يكون الجانب المادي عائقاً امامه ، اذ الزمت الاتفاقية في ان يكون التعليم الابتدائي مجاناً ، وان يكون التعليم الثانوي والعالي متاح بيسر ، اضافة الى امكانية الوصول الى المدارس والجامعات من خلال توفير وسائل النقل المناسبة ، اضافة الى ان يكون هذا الحق متاحاً امام الجميع دون اي تمييز على اساس العرق، أو الجنس، أو الدين، أو الوضع الاجتماعي.[٢]

ثالثاً : القبول (Acceptability)

يجب ان تمتاز خدمات التعليم المقدمة بجودة مناسبة وتتماشى مع المعايير الوطنية والدولية ، وان تكون المناهج وان تكون المناهج المقدمة ملائمة وتتناسب مع التنوع الثقافي والفئات المختلفة داخل المجتمع لضمان بيئة تعليمية تحترم حقوق الانسان وتوفر الحماية من العنف والتمييز .[٣]

رابعاً : التكيف (Adaptability)

يجب ان يكون النظام التعليمي قادراً على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمع ، ومثال ذلك مواكبة التطورات التكنولوجية ومتطلبات سوق العمل المختلفة ،اضافة الى مواكبته لاحتياجات الفئات المستهدفة المختلفة خصوصاً تلك الضعيفة منها مثل ذوي الإعاقة أو اللاجئين ، ناهيك عن التكيف مع الظروف المختلفة خصوصاً في حالات النزاعات والاوبئة مثل اتاحة فرصة التعليم عن بعد لضمان استمرارية التعليم .[٤]

ومما سبق نجد ان حق الإنسان في التعليم يتطلب ضمان توفير المتطلبات الضرورية لكفالة هذا الحق بدءاً من المدارس والمرافق المناسبة ، اضافة الى إتاحة الفرص التعليمية للجميع دون تمييز، وضمان تقديم التعليم بجودة عالية ، اضافة الى قدرة المنظومة التعليمية على التكيف مع الاحتياجات المختلفة للمجتمع والفئات المستضعفة .

المطلب الثاني: تحديات حصول الانسان على حقه في التعليم

Challenges to human rights in education

يواجه العديد من الافراد تحديات كبيرة في اطار الوصول الى حقهم في التعليم ، والتي تشكل عائقاً امام تقدم المجتمعات ، وبالتالي حصولهم على التعليم الجيد بسبب ظروفهم المختلفة ومن تلك التحديات :

الفرع الاول: التحديات الاقتصاديةEconomic challenges

على الرغم من ان حق التعليم هو حق مكفول دولياً ، الا ان الحصول عليه قد يصدم بتحديات اقتصادية كبيرة ومنها عدم القدرة المادية في تحمل تكاليف الدراسة ، وحتى تلك الدول التي تقدم تعليماً مجانياً فأن للتعليم مستلزمات اخرى مثل المواصلات والكتب وغيرها من الامور التي تحتاج بطبيعة الحال الى نطاق مادي لتغطيتها ، مما يجعل الكثير من العوائل تعزف عن ايفاد ابنائهم الى المدارس تحت ضغط ظروفهم الاقتصادية .

وتحت السبب ذاته نجد ان الاطفال ذاتهم يعملون بهدف دعم اسرهم مادياً ، نظراً الى انخفاض دخل الاسرة ، الامر الذي يؤدي الى تسربهم من المدارس وبالتالي عدم حصولهم على التعليم اللازم ، وهذا يعني ان فرص التعليم لن تكون متاحة للجميع على نحو يكفل المساواة في الفرص من اجل الحصول عليه ، وانما سيكون التعليم متاحاً للأسر المقتدرة عن تلك ذات الدخل المنخفض .[١]

لذلك نحن بحاجة فعلية الى معالجة تلك الثغرات من خلال توفير منح دراسية مجانية ، وتوفير وسائل نقل خاصة للطلبة والعمل على وضع خطط مدروسة من اجل تحسين المستوى المعيشي للأفراد .

الفرع الثاني: التحديات الاجتماعية والثقافية

Social and cultural challenges

كثيرة هي التحديات الاجتماعية والثقافية التي تقف حائلاً امام وصول الانسان الى حقه في التعليم ومن ذلك التمييز بين الجنسين بسبب العادات والتقاليد ، فالكثير من المجتمعات تميز بين الذكور والاناث بالنسبة للحصول على التعليم ، فيكون هناك تفضيل للذكور خصوصاً في المناطق الريفية ، على اعتبار ان تعليم الفتيات غير ضروري خصوصاً وانهم يقومون بتزويجهن بعمر مبكر ، فالزواج المبكر يمثل

عقبة كبيرة امام وصول الفتيات الى حقهن في التعليم فيتم اجبارهن على ترك مقاعد الدراسة من اجل الزواج والانجاب .[١]
وحتى الاسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض ، فأنها تجد في تعليم الذكور اولوية عنه للإناث ، وذلك يرجع الى المستوى الثقافي للمجتمع ، الذي قد يجد التعليم بأكمله حلقة زائدة واهدار للوقت ، والذي يعطله عن اكتساب خبرات عملية بالنسبة للحرف السائدة في ذلك المجتمع ، مما يجعل تلك المجتمعات الاكثر معاناة من الامية ، لذلك نحن بحاجة الى زيادة الوعي بأهمية التعليم ، وتعزيز المساوة بين الجنسين في الحصول على فرص التعلم .

الفرع الثالث: التحديات الامنية و السياسية والقانونية

Security, political and legal challenges

تؤثر التحديات الامنية بشكل كبير على البيئة التعليمية خصوصاً في الدول التي تشهد نزاعات مسلحة ، او حالة عدم الاستقرار ، مما يؤدي الى تراجع جودة التعليم من خلال تعذر وصول الطلبة والكوادر التعليمية الى مؤسساتهم ، والذي قد يؤدي في كثير من الاحيان الى غلق المدارس والجامعات .
ناهيك عن حالات النزوح التي ترافق الاوضاع الامنية غير المستقرة مما يجبر الاطفال على ترك مقاعد الدراسة ، وعدم القدرة على الالتحاق بمؤسسات اخرى نظراً لما يتطلبه ذلك من نقل لملف الطالب الذي تركه خلفه ، او على اقل تقدير سيعاني من صعوبة الاندماج مع المناهج الدراسية الجديدة ضمن المناطق التي انتقل اليها ، كل ذلك يجعلنا بحاجة الى توفير البيئة الامنية المناسبة واعداد الخطط البديلة لمثل تلك الحالات كالتعليم عن بعد .[٢]
اضافة الى ذلك فأن عدم الاستقرار السياسي ينعكس سلباً على جودة التعليم على المدى الطويل ، حيث ان تغيير الحكومات بشكل مستمر يؤدي الى زعزعة استقرار المنظومة التعليمية وعدم تبني سياسة تعليمية واضحة ، بل على العكس قد يستخدم التعليم كوسيل لنشر الايديولوجيات السياسية من خلال تعديل المناهج الدراسية وتغذيتها بالأفكار المراد اشاعتها في المجتمع .[٣]
و لا تقل التحديات التشريعية اهمية عما سبق ، اذ ان ضعف المنظومة التشريعية يعني عدم قدرتها على الالزام بتوفير التعليم المجاني ، مما يعني ارتفاع معدلات الامية والتسرب المدرسي ، كما ان ضعف التشريعات الخاصة بأعتماد المؤسسات التعليمية يؤدي الى انتشار جامعات ومدارس غير معترف بها او ذات جودة تعليم منخفضة مما يؤثر على جودة التعليم والشهادات الممنوحة .[٤]
لذلك نحن بحاجة الى منظومة تشريعية واضحة وقوية ومستقرة بعيدة عن التقلبات السياسية تعزز البيئة التعليمية ، وتضمن مخرجات المؤسسات ذات الصلة .

كل تلك التحديات تشكل عائقاً امام وصول الانسان الى حقه في التعليم يتطلب التغلب عليها من خلال تطوير السياسات التعليمية ، وايلاءه الاهتمام اللازم من خلال تعزيز البنى التحتية وتوفير المنح الدراسية للفقراء ، ونشر ثقافة التعليم خاصة في المجتمعات التي تحتاج الى توعية بأهمية التعليم ، واتخاذ الاجراءات الامنية اللازمة لحماية المؤسسات التعليمية والعاملين فيها لضمان الحصول على تعليم جيد .

المبحث الثاني: الحماية الدولية لحق الانسان في التعليم بأعتباره اداة لتحقيق التنمية المستدامة

International protection of the human right to education as a means to achieve sustainable development

ان حق الانسان في التعليم لا يقتصر على كونه حقاً من حقوق الانسان فقط ، بل هو وسيلة الانسان للوصل الى باقي حقوقه المكفولة دولياً ، فهو الاداة الرئيسية التي يمكن من خلالها لجميع فئات المجتمع ان ينهضوا بأنفسهم اقتصادياً واجتماعياً وان يتمكنوا من المشاركة الفاعلة في المجتمع ، فله دور في تمكين المرأة وحماية اطفال ، وضمان حقوق العامل ، وتشجيع حقوق الانسان النمو وحماية البيئة ، فالعقل المثقف والمستنير هو العقل القادر على التمتع بكافة النعم ، وترتيباً على ما سبق اولت الاتفاقيات الدولية المختلفة والمنظمات الدولية ايضاً الرعاية الوافرة والاهتمام الكافي لضمان حصول الانسان على حقه في التعليم ، ويأتي ذلك ادراكاً من العلاقة المتلازمة بين هذا الحق وبين تحقيق التنمية المستدامة الذي يشكل اهم ركائزها ، وعليه سنتولى في هذا المقام بيان صور الحماية الدولية لحق الانسان في التعليم ، ومن ثم نقف على العلاقة بين حق الانسان في التعليم وتحقيق التنمية المستدامة وذلك على مطلبين مقسمين على النحو التالي :

- المطلب الاول : حماية حق الانسان في التعليم في القانون الدولي
- المطلب الثاني : العلاقة بين التعليم وتحقيق التنمية المستدامة

المطلب الاول: حماية حق الانسان في التعليم في القانون الدولي

Protecting the human right to education in international law

كفلت المواثيق الدولية المختلفة حق الانسان في التعليم مؤكدة على ضرورة الوصول الى هذا الحق واتاحته للجميع دون تمييز ويظهر ذلك جلياً في العديد من الاتفاقيات التي جعلت منه حقاً انسانياً اساسياً متلازماً مع الانسان بصفته هذه :

الفرع الاول : دور الاتفاقيات الدولية

الفرع الثاني : دور المنظمات الدولية

الفرع الاول: دور الاتفاقيات الدولية

The role of international agreements

كفلت الاتفاقيات الدولية المختلفة حق الانسان في التعليم حيث اعتبرته ركيزة اساسية في اطار تحقيق التنمية المستدامة ، وضمان اساسي للحقوق الانسانية الاخرى ، وذلك من خلال وضع التزامات قانونية على الدول ، وكذلك وضع المعايير اللازمة لكفالة الحصول على هذا الحق ، ابرز الاتفاقيات التي اوردت نصوصاً في هذا الاطار :

اولاً : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) : اكد الاعلان العالمي لحقوق الانسان على حق الانسان في التعليم ، مشيراً الى الزام الدول بأن يكون التعليم مجانياً وملزماً على الاقل بالنسبة للتعليم الابتدائي ، اضافة الى انه الزم بأن يهدف التعليم الى تنمية الانسان وتعزيز ثقافته بحقوق الانسان والحريات الاخرى المكفولة دولياً ، وتذليل كل الصعاب من اجل ضمان وصول الجميع للتعليم من خلال اتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الاطار على الصعيد السياسي الاجتماعي والاقتصادي [١]، وبذلك يمكن ان نكفل اتاحة فرص الحصول على التعليم للجميع دون تمييز ، من خلال توفير تعليم مجاني وذو جودة عالية .

ثانياً : العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) : جاء هذا العهد ليكون الضامن لحقوق الانسان عموماً ، وتلك الحقوق المدنية والسياسية على وجه الخصوص ، ومن بين ذلك حق الانسان في التعليم وان كان بصورة غير مباشرة ، اذ اكد العهد على عدم جواز التمييز على اي اساس كان ، كما ان العهد قد كفل الحق في حرية التعبير والذي يتضمن حق الافراد في الوصول الى المعلومات وتلقيها ونقلها بدون اي قيود غير مشروعة [٢] ، مشيراً في الوقت ذاته الى الحق في حرية الدين والمعتقد[٣] ، مما يمنع فرض اي تعليم يتعارض مع فكر الانسان وقناعاته ، الامر الذي يتطلب احترام الاختلاف والتعددية عند وضع المناهج الدراسية .

ومن هنا نجد ان حق الانسان في التعليم وان كان لم يعالج بصورة مباشرة في هذا العهد، الا ان العهد قد وفر اطار حماية لحماية الحقوق والحريات الاساسية ذات الصلة بالمنظومة التعليمية، مثل حرية التعبير وحرية الفكر والمعتقد وعدم التمييز.

ثالثاً : اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩) : تعد اتفاقية حقوق الطفل هي احد اهم الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بشأن حماية الطفولة والحقوق المتصلة بها ، بما في ذلك الحق في التعليم فهي الاداة الاكثر تأثيراً في مجال التأكيد على حق الطفل في الحصول على التعليم الشامل والجيد والمجاني ، مشيرة الى ان لكل طفل الحق في

التعليم المجاني والالزامي في مرحلة الابتدائية ، اضافة الى جعل التعليم الثانوي متاحاً للجميع .[١]
ولم تكتف بذلك فحسب بل اهتمت حتى بالجانب الانضباطي داخل المؤسسات التعليمية مؤكدة على انها يجب الا تمس كرامة الطفل وحقوقه ، وهذا يشكل ضامناً لخلق بيئة تعليمية مناسباً نضمن من خلالها عدم تسرب الاطفال وعزفهم عن الالتحاق بالمدارس .
كما انها اهتمت حتى بجودة التعليم المقدم للأطفال ، مشيرة الى انه يجب ان يستهدف تنمية الطفل ومهاراته وقدراته ، وتحقق اكبر فائدة ممكنة ، اضافة الى الاهتمام بالمناهج المقدمة التي تدعم تعزيز قيم السلام والمحبة والتسامح وتنبذ التمييز بكافة صوره .[٢]
من كل ذلك نجد ان الاتفاقية ساهمت بشكل كبير في تعزيز حق الاطفال بالتعليم على المستوى الدولي ، ووضعت اطاراً دولياً للحماية من اجل وصول الاطفال الى تعليم مجاني جيد ، مما يخلق جيل واعي مثقف قادر على المساهمة في تنمية المجتمع الذي ينتمون اليه .
ولا يقف الامر عند هذا الحد فهناك الكثير من الاتفاقيات الدولية التي تكرس نفسها لحماية فئات معينة في المجتمع قد كفلت حق الانسان في التعليم **ومنها اتفاقية سيداو الدولية (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩))** ، التي اكد على حق النساء في الحصول على التعليم دون اي عقبات او تمييز على اساس الجنس ، كما كفلت **(اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦)** ضرورة توفير الرعاية والتعليم الشامل والجيد للأشخاص ذوي الإعاقة دون تمييز، مع توفير بيئة تعليمية تتكيف مع اوضاعهم الصحية على نحو تكفل وصول التعليم اليها بشكل ميسر .
الاتفاقيات الدولية سابقة الذكر تشكل التزاماً قانونياً امام الدول الموقعة عليها ، فتكون ملزمة بتكييف قوانينها وانظمتها ومؤسساتها بطريقة تكفل ضمان حق التعليم للجميع ، والتي الزمت في الوقت ذاته ان تقدم تقارير دورية عن تنفيذ الالتزامات الدولية بطريقة تضمن متابعة التزام الدول بتنفيذ نصوص الاتفاقية ، وكل ذلك يعزز ويضمن وصول الحق في التعليم الى جميع الفئات المستهدفة ، خصوصاً تلك الفئات الهشة في المجتمع مثل النساء والفقراء وذوي الاعاقة .

الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية

The role of international organizations

للمنظمات الدولية دوراً رياديا في اطار تعزيز وحماية حق الانسان في التعليم ، اذ تعمل على توفير النظم القانونية الدولية ، والمعايير المعتمدة ، اضافة الى تقديم

الدعم الفني والمالي اللازمين للحصول على تعليم جيد وشامل ، ومنها منظمات متخصصة بالشأن التعليمي والثقافي ، واخرى توفر الحماية بصورة غير مباشرة .

اولاً : منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو - UNESCO) : تلعب اليونسكو دوراً محورياً مهماً في اطار حماية حق الانسان في التعليم من خلال وضع المعايير الدولية اللازمة ، اضافة الى توفير التمويل والمساعدات ، و تبني المبادرات المختلفة ، ومن ذلك :

١. تمويل ودعم الابحاث ذات الصلة بالتعليم والتحديات التي تواجه الانسان في هذا الاطار وسبل مواجهتها .
٢. دعم حق الانسان في الوصول الى التعليم في الحالات الاستثنائية مثل النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية من خلال التعليم عن بعد واعتماد المناهج المؤقتة والملامة لتلك الظروف .[١]
٣. ضمان حصول الجميع على التحق في التعليم دون اي تمييز وخصوصاً الفئات المهمشة كالاطفال ، واللاجئين والنازحين ، وذوي الاعاقة .[٢]
٤. تقديم الدعم الفني والاستشاري لحكومات الدول من اجل اجراءات الاصلاحات اللازمة للمنظومة التعليمية على نحو تتماشى فيه مع المعايير الدولية .[٣]

ثانياً : منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف - UNICEF) : تعمل اليونيسيف على توفير فرص التعليم في ١٤٧ بلداً حول العالم لضمان وصول الجميع الى حقهم في التعليم والحصول على المهارات والمعارف اللازمة لتطويرهم ، اذ تحرص على الدخول في مجالات متعددة لتحقيق اهدافها تلك ، ومن بين ذلك :[٤]

١. توفير فرص متساوية للجميع للوصول الى التعليم الجيد من مرحلة الطفولة الى المراهقة بما في ذلك ذوي الإعاقات، والأطفال المهمشين، والاطفال الذين يعيشون في أوضاع إنسانية وأوضاع طوارئ.
٢. العمل غلى توفير تعليم بمستوى جيد ومتطور لضمان الوصول الى نظم تعليمية قوية .
٣. تقديم الخدمات اللازمة في اطار توفير التعليم وضمان استمراره ضمن الظروف الطارئة كالكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة

ويأتي ذلك من اجل ضمان حصول الاطفال على القدر الكافي من التعلم وهو ما يتطلب بذل الكثير من الجهود لاستهداف الفئات المهمشة من الاطفال ممن يعانون من التمييز او التهجير او النزوح أو الإعاقة، أو الفقر، أو الانتماء الإثني، أو اللغة، أو حتى المتأثرين بالأوضاع الطارئة.

ثالثاً : البنك الدولي (World Bank) : ايماناً من البنك الدولي بأن تمويل المجال التعليمي يساهم بشكل مباشر في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ، كما انه يحقق عوائد استثمارية كبيرة ، مما يحسن دخل الافراد ويحسن جودة حياتهم ، وبالتالي يعزز الانتاجية الوطنية ، يعمل هذا البنك على تقديم المنح والقروض للدول من اجل النهوض بواقعها التعليمي ، ومنها قيامه الشهر الماضي – من تاريخ كتابة البحث - (٢٨ – شباط ٢٠٢٥) بتمويل مشروع بقيمة ١٠٠ مليون دولار لدعم التعليم وتعزيز التأهيل في تونس ، ويأتي ذلك من اجل تحسين قابلية توظيف الطلاب ودعم جودة وحوكمة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي [١] ، بهدف تزويد الطلاب بالمهارات والمعارف التي يتطلبها سوق العمل، وفي الوقت نفسه مساندة الإصلاحات الجارية لتعزيز إدارة الجامعات وتقوية الروابط مع القطاع الصناعي.

فالبنك الدولي يعد أحد أكبر الممولين الدوليين لقطاع التعليم في الدول النامية ، فيقدم المنح والقروض للدول الفقيرة ، كما يدعم الاصلاحات التي تسعى اليها الدول لضمان تحسين جودة التعليم فيها .

ولا يقف الحد عند هذه المنظمات فهناك الكثير من المنظمات الدولية الاخرى التي لها جهود واضحة في هذا الاطار لا يتسع البحث للوقوف عليها تفصيلاً ومن ذلك **المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)** التي تعمل على تقديم الخدمات المتعددة للاجئين ، بما فيها تلك التي تخص توفير التعليم ، اذ تعمل على توفير المناهج الدراسية والمعلمين ، ودعم التعليم عن بعد وتمويل بناء المدارس في مناطق اللجوء ، اضافة الى **جهود منظمة العمل الدولية (ILO)** التى ترعى حقوق العامل عموماً ، والتي تعمل جاهدة على مكافحة ظاهرة عمالة الاطفال من اجل ضمان حصولهم على حقهم في التعليم وتمكينهم من العودة الى مقاعد الدراسة .

مما سبق نجد ان المنظمات الدولية تؤدي دورًا أساسيًا في اطار ضمان حق الإنسان في الحصول على التعليم من خلال وضع السياسات، تقديم التمويل، مراقبة تنفيذ القوانين، ودعم الفئات المحرومة او المهمشة ، وذلك من خلال الجهود الدولية الجماعية ، حيث تسهم هذه المنظمات في تحقيق تعليم أكثر إنصافًا وجودة ، مما يعزز التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية عالميًا.

المطلب الثاني: العلاقة بين حق الانسان في التعليم وتحقيق التنمية المستدامة

The relationship between the human right to education and achieving sustainable development

توجد علاقة متلازمة بين حق الانسان في التعليم وبين تحقيق اهداف التنمية المستدامة التي اكدت عليها منظمة الامم المتحدة ، وادرجتها ضمن خطتها الممتدة من عام ٢٠١٥ -٢٠٣٠ ، وهذه العلاقة ترتبط بحق الانسان في التعليم بذاته بأعتباره احد اهداف التنمية المستدامة ، كما يرتبط بالاهداف التنموية الاخرى التي يشكل التعليم العنصر الاساسي الضامن لتحقيقها ، وترتيباً على ما سبق سنتولى وعلى فرعين بيان ذلك على النحو التالي :

- الفرع الاول : التعليم بأعتباره هدف من اهداف التنمية المستدامة
- الفرع الثاني : حق الانسان في التعليم ركيزة من اساسية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة الاخرى

الفرع الاول: التعليم بأعتباره هدف من اهداف التنمية المستدامة

Education as a goal of sustainable development

يشكل التعليم اليوم من مستلزمات التنمية المستدامة بجميع جوانبها ، فالفكر الانساني اليوم هو اكثر وعياً بعوامل التنمية المستدامة بحكم المعارف والخبرات التي يحصل عليها ، فالتعليم وما يرتبط به من اعداد ثقافي ومهني وتقني اصبح عاملاً اساسياً من عوامل التنمية المستدامة .

ومن هذا المنطلق كانت منظمة الامم المتحدة حريصة على النص على حق الانسان في التعليم بأعتباره هدفاً من اهداف التنمية المستدامة وتحديداً الهدف الرابع من اهدافها ، اذ اكدت على ضمان توفير التعليم الجيد والشامل للجميع دون اي تمييز ، و جاء ذلك نتيجة ادراك ان عدد كبير وصل الى ٩١% من الاطفال لم يتم التحاقهم بالتعليم الابتدائي في البلدان النامية ، اضافة الى أكثر من نصف الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، كما يعيش حوالي ٥٠% من الأطفال (ممن هم في سن الدراسة الابتدائية) غير الملتحقين بالمدراس في المناطق المتضررة من النزاعات ، اما الشباب فأن ٦١٧ مليون شاب حول العالم يفتقر إلى مهارات الحساب والقراءة والكتابة الأساسية ، كل تلك الحقائق تشير الى ضرورة ايلاء الموضوع الاهتمام الكبير للنهوض بهذا الواقع ضمن خطة ٢٠١٥-٢٠٣٠ ، والذي يتطلب ان تكون الاهداف التالية هي الاهداف الواجب تحقيقها ضمن هذا المدى الزمني :[١]

١. ضمان أن يتمتّع الجميع ذكوراً واناثاً بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، دون تمييز بحلول عام ٢٠٣٠ .

٢. العمل على ضمان الحصول على الرعاية اللازمة لضمان النمو السليم للأطفال على نحو يؤهلهم على الالتحاق بالتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٣٠ .
٣. الحرص على ضمان تكافؤ فرص الجميع في الحصول على التعليم الجيد والميسور التكلفة لمختلف المراحل ، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام ٢٠٣٠ .
٤. العمل على زيادة نسبة عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، من اجل العمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام ٢٠٣٠ .
٥. القضاء على التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم ، وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠ .
٦. ضمان أن يتم النهوض بواقع الشباب من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، على نحو يجعلهم جميعاً ملمين بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام ٢٠٣٠ .
٧. ضمان اكتساب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك اتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠
٨. بناء المرافق التعليمية التي تأخذ بعين الاعتبار الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف .
٩. العمل على زيادة عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد الدولي للبلدان النامية، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، من اجل الالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام ٢٠٣٠
١٠. العمل على زيادة عدد المعلمين المؤهلين بنسبة كبيرة ، وذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام ٢٠٣٠ .

كل تلك الاهداف جاءت من اجل وضع التعليم كأولوية في كل من السياسات الوطنية والدولية ، ومن اجل ضمان توفير التعليم الجيد والشامل للجميع .

الفرع الثاني: حق الانسان في التعليم ركيزة من اساسية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة الاخرى

The human right to education is a fundamental pillar for achieving other sustainable development goals

اكد المجتمع الدولي على اهمية التعليم واعتباره اساس لضمانات وحقوق اخرى يجب ان يتمتع الانسان بها ، الامر الذي جعله هدفاً رئيسياً من اهداف التنمية المستدامة لكونه الضامن والاساس لباقي الحقوق الدولية يمتد تأثيره الى الكثير من المسائل التي تشكل تحديات حقيقة على الصعيد الدولي ، ومن ذلك :

اولاً: الحد من الفقر : يساعد التعليم على توفير فرص عمل افضل ، فالشخص المتعلم يحظى بأمتياز يجعله متقدماً على اقرانه من غير المتعلمين ، فتستقطبه الشركات والمؤسسات للأستفادة من خبراته والمعارف التي اكتسبها ، وهو ما ينعكس بطبيعة الحال على مستوى دخل الفرد والاسرة ، ومن ثم على الرفاه الاقتصادي للمجتمع عموماً .[١]

ثانياً : تعزيز المساواة : يساهم التعليم في تقليل الفجوات بين فئات المجتمع المختلفة ، فمن خلال يتم تمكين الفئات الاكثر هشاشة في المجتمع ، ويسهم في اتاحة فرص العمل والنجاح للجميع بصورة اكثر عدلاً على اساس المهارة والخبرة والمعرفة .[٢]

ثالثاً : الارتقاء بالواقع الصحي: ان نشر الثقافة والوعي بأهمية الصحية العامة والوقاية من الامراض والالتزام بالتغذية السليمة والمساهمة بنشر الثقافة الصحية لا يكون الا من قبل اشخاص متعلمين فيكونوا اكثر قدرة من غيرهم على الاهتمام بصحتهم وصحة اسرهم وهو ما يقلل نسبة الوفيات .[٣]

رابعاً : تحقيق السلم المجتمعي : يسهم التعليم في نشر قيم المحبة والسلام و التعاون بين المجتمعات مما يقلل الصراعات الداخلية وتحقيق الاستقرار الامني ، فالمجتمعات المتعلمة تكون اقل عرضة للتطرف والطائفية كونها اكثر انفتاحاً وتقبلاً لشركائهم في الوطن .[٤]

مما سبق ان التعليم هو الركيزة اساسية لتحقيق التنمية المستدامة كونه يضمن امتلاك الافراد للمهارات والقيم والمعارف مما يساعد في تطوير حياتهم ومجتمعاتهم ، الامر الذي يتطلب ايلاء موضوع التعليم وجودته الاهمية اللازمة من اجل مجتمعات قوية اكثر استدامة للأجيال الحالية والمستقبلية

الخاتمة

ان الانسان يحظى بأهتمام دولي كبير في مجال ضمان الحصول على الحق في التعليم، لكن تطبيق النصوص التي تعنى بحماية هذا الحق على ارض الواقع يتطلب التعاون من قبل الدول والحكومات بل وحتى افراد المجتمع لضمان تعليم شامل عادل ومستدام للجميع ، و تعد الاتفاقيات الدولية والمنظمات الدولية الاداة الرئيسية الضامنة لحماية وتعزيز الحق في التعليم دولياً ، والتي تحاول مواجهة كافة التحديات في هذا الاطار ، حيث تفرض التزامات على الدول لضمان تعليم مجاني، شامل، وعالي الجودة ، ومع ذلك ، يبقى التنفيذ الفعلي مرهونًا بإرادة الدول، وتوافر الموارد، والالتزام بالمعايير الدولية لضمان حق الجميع في التعليم وبالتالي تحقيق اهداف التنمية المستدامة في هذا الاطار ، وفي نهاية هذا البحث نقف على ابرز النتائج التي توصلنا اليها ، مع بيان لاهم التوصيات التي يمكن الاشارة اليها في هذا الاطار .

اولاً : النتائج

١. ان ضمان وصول الانسان الى حقه في التعليم يرتبط بتوفير ذلك التعليم واتاحته للجميع دون تمييز ، وان تكون المناهج المعتمدة تتمتع بالجودة والشمول ، وان يتم تذليل جميع العقبات وخصوصاً المادية منها امام الوصول الى هذا الحق .
٢. ان اكتساب المعارف والخبرات لا يرتبط فقط بالتعليم الرسمي ، فيمكن للأنسان ان ينمي مهارته ويعمل على تعزيزها بالرجوع الى الوسائل غير الرسمية للتعليم .
٣. تشكل التحديات الاقتصادية عائقاً كبيراً امام تحقيق اهداف التنمية المستدامة وتحديداً في مجال التعليم ، والتي ينتج عنها مشاكل اخرى مثل عمالة الاطفال وتفضيل الذكور على الاناث كأولوية للحصول على التعليم ، وما ينتج عنه من تمييز على اساس الجنس ، ناهيك عما يشكله مستقبلاً من وجود فئات متعلمة وفئات فقدت فرصتها في التعليم نتيجة الدخل المنخفض للأسر التي ينتمون اليها ، مما يضاعف حجم الفجوة بين افراد المجتمع الواحد .
٤. لا تقل التحديات التشريعية اهمية عن غيرها من التحديات ، اذ ان ضعف المنظومة التشريعية يعني عدم قدرتها على الالزام بتوفير التعليم المجاني ، مما يعني ارتفاع معدلات الامية والتسرب المدرسي ، كما ان ضعف التشريعات الخاصة باعتماد المؤسسات التعليمية يؤدي الى انتشار جامعات ومدارس غير معترف بها او ذات جودة تعليم منخفضة مما يؤثر على جودة التعليم والشهادات الممنوحة .

٥. يرتبط حق الانسان بالتعليم بعلاقة تكاملية مع الحقوق الانسانية الاخرى محل الحماية الدولية ، فلا يمكن للأنسان الدفاع عن حقوقه وبالتالي تعزيز قدراته في الحصول عليها مالم يكن يمتلك من المعرفة والدراية ما يكفي عن تلك الحقوق .
٦. ان تحقيق الهدف الرابع من اهداف التنمية المستدامة ذا الصلة بحق الانسان في التعليم يعني ضمان لتحقيق اهداف التنمية المستدامة الاخرى كونه ركيزة اساسية لمواجهة الفقر ، وتعزيز السلم المجتمعي والنهوض بالواقع الاقتصادي للفرد والمجتمع الذي ينتمي اليه .

ثانياً : التوصيات

١. نحن بحاجة الى منظومة تشريعية واضحة وقوية ومستقرة بعيدة عن التقلبات السياسية تعزز البيئية التعليمية ، وتضمن مخرجات المؤسسات ذات الصلة .
٢. نحن بحاجة فعلية الى معالجة تلك الثغرات والتحديات التي تقف حائلاً امام وصول الانسان الى حقه في التعليم من خلال توفير منح دراسية مجانية ، وتوفير وسائل نقل خاصة للطلبة والعمل على وضع خطط مدروسة من اجل تحسين المستوى المعيشي للأفراد .
٣. زيادة الاستثمارات الحكومية والدولية في قطاع التعليم ، والعمل على تطوير السياسات التعليمية لضمان المساواة والشمولية في الحصول عليه .
٤. دعم التعليم الرقمي والتعليم عن بعد والتعلم المدمج لضمان تقديم الخدمات التعليمية في حالة إغلاق المدارس في أثناء الأزمات .
٥. تزويد المؤسسات التعليمية بالأدوات والإمكانات التي تعزز استعدادها وقدرتها على الاستجابة للأزمات وتدريبها على التعامل معها وذلك لتعزيز قدرتها على الاستعداد والاستجابة للظروف الاستثنائية وإدارتها والتعافي من آثارها.
٦. إعطاء الأولوية والاهتمام لحماية الفئات المهمشة والأكثر ضعفاً في المجتمع ، وبخاصة طلبة الصفوف الدراسية الأولى والطلبة ذوي الإعاقة، والالتزام بالعدالة والإنصاف في تقديم الخدمات التعليمية للجميع.
٧. تعزيز مهارات واستراتيجيات الخاصة بتنمية القدرة على اتباع أساليب التعلم الذاتي، بحيث يمكن للأشخاص مواصلة التعلم بشكل مستقل في أثناء الأزمات.

الهوامش

١. [1] نجاة صالح السعدي ، التعليم وانعكاساته على التنمية الاجتماعية في الجمهورية اليمنية ، دار المنهل للطباعة والنشر ، ٢٠١٧ ، ص ٥٦ .

٢. [1] الدكتور اسماعيل عبد الفتاح الكافي ، موسوعة مصطلحات الطفولة ، كتب عربية للنشر والطباعة ، ٢٠٠٦ ، ص ٨٥ وما بعدها .
٣. [1] التقرير العالمي لرصد التعليم الشامل للجميع الجميع بلا استثناء ، تقرير صادر عن اليونسكو ، باريس ، ٢٠٢٠ ، ص ٢ .
٤. [1] الفقرة أ و ب / ٢ من المادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ .
٥. [1] الاستثمار في التنوع الثقافي و الحوار بين الثقافات ، تقرير صادر عن منظمة اليونسكو ، باريس ، ٢٠٠٩ ، ص ٩٤ .
٦. [1] الدكتور محمد ماهر الجمال ، مستقبل التعليم العربي(الاتجاهات – المضامين – التنبؤات) ، الطبعة الاولى ، المكتبة الاكاديمية ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٤ .
٧. [1] التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ، تقرير صادر عن منظمة اليونسكو ، باريس ، ٢٠١٥ ، ص ٣١٤ .
٨. [1] الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات ، تقرير صادر عن اليونسكو ، عام ٢٠١١، ص ١٠٨ .
٩. [1] مجموعة مؤلفين ، التعليم في اثناء الازمات ، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج ، الكويت ، ٢٠٢٣ ، ص ٥٩ .
١٠. [1] المصدر ذاته ، ص ٦٢ .
١١. [1] التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ، مصدر سابق ، ص ٣١٤
١٢. [1] المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) .
١٣. [1] المادة ٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) .
١٤. [1] المادة ١٨ ، المصدر نفسه .
١٥. [1] المادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩) .
١٦. [1] المادة ٢٩ اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩) .
١٧. [1] التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ، الازمات الخفية – النزاعات المسلحة و التعليم ، تقرير صادر عن منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو ، ٢٠١١ ، ص ١٢ .
١٨. [1] المصدر نفسه ، ص ٢٢ .
١٩. [1] التوجيهات العالمية – العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية ، تقرير صادر عن منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو ، ٢٠١٩ ، ص ٧٧ .
٢٠. [1] لكل طفل الحق في التعليم ، تقرير منشور على الموقع الرسمي لمنظمة اليونيسيف بتاريخ ٢٠٢٠ على الرابط التالي :
21. https://www.unicef.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85
٢٢. تمت الزيارة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٨ .
٢٣. [1] بيان صحفي صادر عن مجموعة البنك الدولي بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٨ منشور على الموقع الرسمي له على الرابط :
24. https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2025/02/28/world-bank-approves-us-100-million-project-to-strengthen-higher-education-and-boost-employability-in-tunisia .
٢٥. تمت الزيارة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٨ .

٢٦. [1] الهدف ٤ من اهداف التنمية المستدامة ، تقرير صادر عن المنتدى العربي للتنمية المستدامة – التعافي والمنعة ، ١٥-١٧/ اذار ٢٠٢٢ ، ص ٦ .
٢٧. [1] التعليم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، منشور صادر عن منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة - اليونسكو ، ٢٠١٧ ، ص ١٠ .
٢٨. [11] المصدر نفسه ، ص ٤ .
٢٩. [1] الاستثمار في التنوع الثقافي و الحوار بين الثقافات ، تقرير صادر عن منظمة اليونسكو ، مصدر سابق ، ص ٨٧ .
٣٠. [1] التعليم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، مصدر سابق ، ص ١٦ .

المصادر Reference

١. الاستثمار في التنوع الثقافي و الحوار بين الثقافات ، تقرير صادر عن منظمة اليونسكو ، باريس ، ٢٠٠٩ .
٢. الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات ، تقرير صادر عن اليونسكو ، عام ٢٠١١ .

٣. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) .
٤. بيان صحفي صادر عن مجموعة البنك الدولي بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٨ منشور على الموقع الرسمي .
٥. التعليم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، منشور صادر عن منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة - اليونسكو ، ٢٠١٧ .
٦. التقرير العالمي لرصد التعليم الشامل للجميع الجميع بلا استثناء ، تقرير صادر عن اليونسكو ، باريس ، ٢٠٢٠.
٧. التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ، الازمات الخفية – النزاعات المسلحة و التعليم ، تقرير صادر عن منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو ، ٢٠١١.
٨. التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ، تقرير صادر عن منظمة اليونسكو ، باريس ، ٢٠١٥ .
٩. التوجيهات العالمية – العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية ، تقرير صادر عن منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو .
١٠. الدكتور اسماعيل عبد الفتاح الكافي ، موسوعة مصطلحات الطفولة ، كتب عربية للنشر والطباعة ، ٢٠٠٦ .
١١. الدكتور محمد ماهر الجمال ، مستقبل التعليم العربي(الاتجاهات – المضامين – التنبؤات) ، الطبعة الاولى ، المكتبة الاكاديمية ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٥ .
١٢. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ .
١٣. لكل طفل الحق في التعليم ، تقرير منشور على الموقع الرسمي لمنظمة اليونيسيف بتاريخ ٢٠٢٠ .
١٤. المادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩) .
١٥. مجموعة مؤلفين ، التعليم في اثناء الازمات ، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج ، الكويت ، ٢٠٢٣ .
١٦. من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) .
١٧. نجاة صالح السعدي ، التعليم وانعكاساته على التنمية الاجتماعية في الجمهورية اليمنية ، دار المنهل للطباعة والنشر ، ٢٠١٧ .
١٨. الهدف ٤ من اهداف التنمية المستدامة ، تقرير صادر عن المنتدى العربي للتنمية المستدامة – التعافي والمنعة ، ١٥-١٧/ اذار ٢٠٢٢ .